

الأسس التي بنى عليها ابن تيمية القول بنفي المجاز

The foundations on which Ibn Taymiyya built the saying that the metaphor is denied

إعداد

هنادي تركي عايض العصيمي

Hanadi Turki Ayed Al-Osaimi

بكالوريوس دراسات إسلامية – كلية التربية - جامعة الملك فيصل

ماجستير عقيدة كلية الشريعة والأنظمة - جامعة الطائف

Doi: 10.21608/jasis.2022.264465

استلام البحث	٣٠ / ٨ /٢٠٢٢
قبول البحث	٢٤ / ٩ /٢٠٢٢

العصيمي ، هنادي تركي عايض (٢٠٢٢). الأسس التي بنى عليها ابن تيمية القول بنفي المجاز. **المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية**، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر ، مج (٦)،ع (٢١)، أكتوبر ، ص ص ١٥٩ـ ١٨٤.

http://jasis.journals.ekb.eg

الأسس التي بنى عليها ابن تيمية القول بنفي المجاز

المستخلص:
إن أهم المسائل التي حاول المبتدعة توظيفها لخدمة معتقداتهم هي نظرية المجاز؛ من أجل ذلك اهتم أهل العلم بهذا الأمر، وقد ظهرت عدة مذاهب للعلماء فيه، هذا لأن الكلام عن المجاز يتطلب قدرا كافياً من الوعي والادراك وبيان مآلاته الخطيرة على النصوص الشرعية، كصرف النصوص الشرعية عن ظاهرها، أو تعطيلها عن معانيها ومضامينها، فإن حمل النصوص الشرعية على هذه المصطلحات أمر ممتنع، لذلك جاء هذا البحث لتوضيح رأي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وموقفه من المجاز.

الكلمات المفتاحية : المجاز – التأويل – المآلات- المصطلحات .

Abstract :
The most important issues that the innovators tried to employ to serve their beliefs is the metaphor theory; For this reason, scholars have been interested in this matter, and several schools of thought have emerged for scholars in it, because talking about metaphor requires a sufficient amount of awareness and understanding and to clarify its dangerous consequences for the legal texts, such as distracting the legal texts from their apparent meaning, or disabling them from their meanings and contents. These terms are forbidden, so this research came to clarify the opinion of Sheikh Al-Islam Ibn Taymiyyah, may Allah have mercy on him, and his position on the metaphor.

key words : metaphor - interpretation - outcome - terminology.

المقدمـة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنّ لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ، وسلم تسليماً كثيراً ، وبعد :

فإن الله سبحانه وتعالى قد أكمل الدين، وأتم الرسالة، وختم الشرائع ببعثة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، قال تعالى " وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ْ الظاهرة والباطنة وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا " المائدة: ٣.

وجعل سبحانه اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم ضماناً للهدى والرشاد فقال: " قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وإن تطيعوه تهتدوا وما على الرسول إلا البلاغ المبين "النور: ٥٤.

ثم قيض الله لهذا الدين علماء مخلصين، يردون على أهل الباطل ويذودون عن هذا الدين بالحجة والدليل، جاء في الحديث: "إن العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر "[1]، ومن أهم المسائل التي حاول المبتدعة توظيفها لخدمة معتقداتهم هي نظرية المجاز؛ من أجل ذلك اهتم أهل العلم بهذا الأمر، وقد ظهرت عدة مذاهب للعلماء فيه، هذا لأن الكلام عن المجاز يتطلب قدرا كافياً من الوعي والادراك وبيان مآلاته الخطيرة على النصوص الشرعية.

ومن المعلوم أن أصحاب المذاهب والفنون تعارفوا على استخدام مصطلحات معينة لأغراض مختلفة، ولا ينكر هذا أحد، يقول ابن القيم رحمه لله: "ولا ننكر أن يحدث في كل زمان أوضاع لما يحدث من المعاني التي لم تكن قبل، ولا سيما أرباب كل صناعة، فإنهم يضعون لآلات صناعتهم من الأسماء ما يحتاجون إليه في تفهيم بعضهم مراد بعض عند التخاطب، ولا تتم مصلحتهم إلا بذلك، وهذا أمر عام لأهل كل صناعة مقترحة أو غير مقترحة، بل أهل كل علم من العلوم قد اصطلحوا على ألفاظ يستعملونها في علومهم تدعو حاجتهم إليها للفهم والتفهيم"[2].

لكن أن يراد من تلك المصطلحات معاني باطلة، كصرف النصوص الشرعية عن ظاهرها، أو تعطيلها عن معانيها ومضامينها، فإن حمل النصوص الشرعية على هذه

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسندة، تتمة مسند الأنصار، حديث أبي الدرداء، (٤٥/٣٦) رقم ٢١٤١٥، وابن ماجه في سننه، في الإيمان، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم رقم٢٢٣، والترمذي في جامعة، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل على العبادة، رقم٢٦٨٢، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، والحديث حسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، (١٧/١) رقم٧٠.

(2) مختصر الصواعق المرسلة، ص٢٧٢.

المصطلحات أمر ممتنع[٣]، وعلى هذا كتب علماء الإسلام آراءهم في هذه المسألة، ومن العلماء الذين ردوا شبه أهل الباطل في هذه القضية هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وجاء هذا البحث لبيان موقفه رحمه الله من المجاز، بعنوان: **الأسس التي بنى عليها ابن تيمية القول بنفي المجاز**.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

١. أن الكلام فيهما نشأ وترعرع في أحضان أهل الكلام من المعتزلة والباطنية وغيرهم.

٢. اهتم شيخ الإسلام في بيان القول في هذه المسألة، دفاعاً عن لغة القرآن وعن نصوصه أن تحرف معانيه، ورداً على أهل البدع؛ لأن هذه القضية أصبحت مطية للفرق الضالة في تعاملها مع النصوص.

٣. بيان منهج شيخ الإسلام في هذه المسألة، والتعرف على الأصول التي بنى عليها قوله فيها.

حدود البحث:

دراسة منهج شيخ الإسلام ابن تيمية من خلال كتاب: الإيمان الكبير، والرسالة المدينة في الحقيقة والمجاز، وكتاب الإكليل في المتشابه والتأويل.

إجراءات البحث:

١. محاولة جمع ما كتبه شيخ الإسلام حول هذه المسألة.

٢. ترتيب المسائل التي لها علاقة بالحقيقة والمجاز داخل البحث بما يناسب الموضوع.

٣. سيتم عزو الآيات إلى سورها ، بذكر اسم السورة ورقم الآية ويكون العزو في المتن.

٤. بالنسبة للأحاديث إذا كانت في الصحيحين أو أحدهما يكتفى بالتخريج منهما أو من أحدهما ، وإن كان في غيرهما يتم تخريج الأحاديث من مصدر واحد أو مصدين، و الحكم عليها من خلال كلام أئمة علم الحديث قديماً وحديثاً .

٥. ترجمة الأعلام غير المشهورين .

منهج البحث :

المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي .

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، كالآتي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وحدود البحث، وخطته ، ومنهجه .

التمهيد: التمهيد : التعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، ويشتمل على :

أولا : اسمه ونسبه ، ومولده ونشأته ، حياته العلمية ومؤلفاته ، ومحنته ، ووفاته .

ثانيا: تعريف الحقيقة في اللغة والاصطلاح.

---

(٣) يقول النووي رحمه الله: " والحديث يحمل على اللغة ما لم يكن هناك حقيقة شرعية أو عرفية ولا يجوز حمله على ما يطرأ للمتأخرين من الاصطلاح والله أعلم". انظر: شرح النووي على مسلم (٥/ ٦٣)، مجموع الفتاوى، (١٢/١١٤).

ثالثاً: تعريف المجاز في اللغة والاصطلاح.
المبحث الأول: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من المجاز وفيه مطلبان:
المطلب الأول: نسبة القول بجواز المجاز لشيخ الإسلام رحمه الله.
المطلب الثاني: نسبة القول بمنع المجاز لشيخ الإسلام رحمه الله.
المبحث الثاني: منهج ابن تيمية في نفي المجاز، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: الأسس التي بنى عليها ابن تيمية نفي المجاز
المطلب الثاني: الصلة بين المجاز والتأويل.
الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد : التعريف بشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :
أولا : اسمه ونسبه ، ومولده ونشأته ، حياته العلمية ومؤلفاته ، ومحنته ، ووفاته :
اسمه ونسبه:
الإمام، شيخ الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقيّ الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية [٤].
مولده ونشأته:
ولد – رحمه الله – بحرَّان[٥]، يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول، سنة إحدى وستين وستمائة، في بيت علم وفضل ودين، فأبوه وأجداده، وكثير من أهل بيته من العلماء، ولمَّا تمَّ له ستُ سنين، وذلك في عام ٦٦٧هـ، هاجر مع والده وأهل بيته من حرَّان إلى دمشق، وذلك بسبب جَور التتار، وقد حَملوا معهم كتبهم في رحلة شاقة، أنجاهم الله فيها من قبضة التتار.
وقد نشأ – رحمه الله – نشأةً صالحةً، فكان تقياً ورعاً، عفيفاً، صوَّاماً، قوَّاماً، باراً بوالديه، مقتصداً في المأكل والملبس، معرِضاً عن الدنيا، ولم يتزوج ولم يتسرَّ[٦].
حياته العلمية ومؤلفاته:
كان كثير البحث في فنون الحكمة، داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والأصول، فصيح اللسان، قلمه ولسانه متقاربان، أفتى ودرّس وهو دون العشرين، أما تصانيفه فهي كالدرر كثيرة، قيل تبلغ ثلاث مئة مجلد، منها:

---

[٤] انظر: العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، لابن عبدالهادي، ص١٨، الأعلام، الزركلي، (١٤٤/١).
[٥] حَرَّان : بلدة مشهورة في الجزيرة الفراتية بين الشام والعراق، ليست هي التي بقرب دمشق، ولا التي في تركيا، ولا التي بقرب حلب. انظر: المداخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية، الشيخ العلامة بكر أبو زيد ص١٦.
[٦] انظر: ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٣٩٥/٢، قال الشيخ بكر أبو زيد : " لا رغبة عن هذه السُّنة، ولكنه مثقل الظهر بهموم العلم، والدعوة، والجهاد " المداخل ص٢٣، الأعلام، الزركلي، (١٤٤/١).

السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، الفتاوى، الإيمان، الجمع بين النقل والعقل، منهاج السنة، الفرقان بين أولياء الله وأولياء الشيطان، الواسطة بين الحق والخلق، الصارم المسلول على شاتم الرسول، تلخيص كتاب الاستغاثة، الرد على الأخنائي، رفع الملام عن الأئمة الأعلام، شرح العقيدة الأصفهانية، القواعد النورانية الفقهية، مجموعة الرسائل والمسائل، التوسل والوسيلة، وغيرها[٧].

محنته:

تعرض شيخ الإسلام لمحن وابتلاءات عديدة، وهذه سُنَّةٌ ماضية، فإن الله تعالى يبتلي عباده المؤمنين، لِيَميز الخبيث من الطيب، والصادق من الكاذب، ويرفع درجات الصابرين، ويَحُطَّ خطاياهم، وكلمَّا زاد إيمان العبد، وقوى يقينه، زِيد في بلائه.

ولمَّا ارتفع ذكرُ الشيخ رحمه الله وذاع صيته، وعظُمت مكانته في القلوب، حَسَده بعض الناس لا سيما أهلُ الأهواء والبدع، والتعصُّب المذهبي، الذين ناظرهم وردّ عليهم وكشف أستارهم، فسعوا في أذاه، وَوَشَوا به إلى السلاطين، ورموه بما هو منه براء، وقد سجن بسبب هذه المكائد سبع مرات، أربعاً بمصر، وثلاثاً بدمشق، وجميعها نحو خمس سنين[٨]، وقد مات رحمه الله محبوساً في قلعة دمشق، وكانت مدة حبسه في هذه المرَّة الأخيرة سنتين، وثلاثة أشهر، وأربعة عشر يوماً، وذلك بسبب مسألة الزيارة، وشد الرَّحال إلى قبور الأنبياء والصالحين، وقد ضُيِّق عليه قبل وفاته بأشهر، فمنع التلاميذ من الدخول عليه، وأخرج ما عنده من الكتب والأوراق والأقلام والدواة، فتفرغ للعبادة والذكر وقراءة القرآن إلى أن توفي.

ورغم ما أصابه من الأذى بسبب أعدائه فقد حَلِم عليهم، وعفا عنهم، ولمَّا أراد الملكُ الناصر أن ينتقم ممن سعى في سجنه وأفتى بقتله في مصر من القضاة والفقهاء، ثناه عن ذلك، وأخذ يثني عليهم، وأنهم لو ماتوا لم تجد مثلهم في دولتك، وقال له : " أمَّا أنا فهم في حل من جهتي"... حتى سكَّن ما عنده عليهم[٩].

وكان القاضي ابن مخلوف المالكي[١٠] يقول إثر ذلك : "ما رأينا أتقى من ابن تيمية، لم نبق ممكنا في السعي فيه، ولما قدر علينا عفا عنَّا"[١١].

وقبل وفاته بقليل – وهو في حبسه – حلَّل من عاداه وهو لا يعلم أنه على الحق، وحللّ السلطان الملك الناصر من حبسه له، لكونه فعل ذلك مقلداً لغيره، ولم يفعله من تلقاء نفسه، بل لما بَلَغَه مما ظنه حقاً من مُبَلِّغيه[١٢].

---

(٧) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (١٦٨/١)، الأعلام، الزركلي، (١٤٤/١).

(٨) انظر : المداخل لبكر أبو زيد ص٣١.

(٩) انظر : البداية والنهاية (٥٤/١٤)، والعقود الدرية ص٢٢١.

(١٠) هو زين الدين، علي بن مخلوف بن ناهض النويري المالكي، قاضي المالكية بمصر، توفي بمصر عن ٨٣ عاماً، توفي سنة ٧١٨هـ. انظر : شذرات الذهب (٤٩/٦).

(١١) البداية والنهاية، (٥٤/١٤).

(١٢) الأعلام العلية ص٨٢.

وفاته :

لم يزل الشيخ رحمه الله مقبلاً على العبادة وقراءة القرآن والذكر صابراً محتسباً إلى أن توفى ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٨هـ، وذلك بعد مرض لازمه أياماً معدودة، وقد كانت وفاته مصيبة عظيمة، وفاجعة كبيرة، حزن لها الناس وبكوا، وفزعوا فزعاً شديداً، لا سيما وأنهم لم يعلموا بمرضه، وكان يوم وفاته يوماً مشهوداً.

يقول أحد تلاميذه : " فما هو إلا أن سمع الناس بموته حتى لم يَبْقَ في دمشق من يستطيع المجيء إلى الصلاة عليه وأراده إلا حضر لذلك، وتفرّغ له، حتى غُلقت الأسواق بدمشق، وعُطِّلت معايشها حينئذ، وحصل للناس بمصابه أمر شغلهم عن غالب أمورهم وأسبابهم، وخرج الأمراء والرؤساء والعلماء والفقهاء، والأتراك، والأجناد، والرجال، والنساء، والصبيان من الخواص والعوام.

ولم يتخلف أحد من الناس فيما أعلم إلا ثلاثة أنفس كانوا قد اشتهروا بمعاندته، فاختفوا من الناس خوفاً على أنفسهم، بحيث غلب على ظنهم أنهم متى خرجوا رجمهم الناس فأهلكوهم... " [١٣].

<u>ثانيا : تعريف الحقيقة في اللغة والاصطلاح :</u>

تعريف الحقيقة لغة:

الحقيقة في اللغة : من الحق، وهو الثابت، والحاء والقاف أصل واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته، و الحقيقة في الأصل: فعيل بمعنى فاعل، من: حق الشيء إذا ثبت، أو بمعنى مفعول، من : حققته إذا ثبته، فالحق نقيض الباطل[١٤].

الحقيقة في الاصطلاح:

جاء في تعريف الحقيقة في الاصطلاح عدة تعاريف، منها:

قال أبو الفتح ابن جني [١٥] رحمه الله: " الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على وضعه في اللغة"[١٦].

وقال الجرجاني[١٧] رحمه الله: "هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب احترز به عن المجاز "[١٨].

---

(١٣) المرجع السابق، ص٨٢-٨٣.

(١٤) انظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، (١٥/٢) كتاب الحاء، باب ما جاء من كلام العرب في المضاعف والمطابق أوله حاء

وتفريع مقاييسه، مادة حق، الصحاح، للجوهري (٤/ ١٤٦١) باب القاف، فصل الحاء، الطراز، للعلوي (٤٦/١).

(١٥) إمام العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، صاحب التصانيف، قرأ على المتنبي (ديوانه) ، وشرحه، توفي: في صفر

سنة ٣٩٢ه انظر: سير أعلام النبلاء، (١٧/ ١٩)، شذرات الذهب، (٤٩٤/٤).

(١٦) الخصائص، لابن جني، (٤٤٢/٢).

وقد نقل الرازي[١٩] تعريف الحقيقة بأنه: " ما أفيد بها ما وضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع التخاطب به وقد دخل فيه الحقيقة اللغوية والعرفية والشرعية"[٢٠].
ويقول ابن قدامه رحمه الله[٢١]: "اللفظ المستعمل في موضوعه الأصلي"[٢٢].

ويتبين من هذا أن هذه التعريفات لها معاني متقاربه ومتفقة في أصل المعنى و المراد من هذا الاصطلاح[٢٣].

ثالثا : تعريف المجاز في اللغة والاصطلاح :

تعريف المجاز في اللغة:

المجاز من الفعل جوز بمعنى: جزت الطريق جوازاً، ومجازاً، وجؤوزاً، والمجاز: المصدر، والموضع، والمجازة أيضا[٢٤].

هو اسم لما أريد به غير موضوعه لاتصال بينهما، فإن المجاز طريق إلى معناه، قال ابن فارس[٢٥]: الجيم والواو والزاء أصلان: أحدهما قطع الشيء، والآخر وسط الشيء، والأصل الآخر جزت الموضع سرت فيه، وأجزته: خلفته وقطعته[٢٦].

---

(١٧) علي بن محمد بن علي السيد الزين أبو الحسن الحسيني، الحنفي، عالم الشرق، ويعرف الشريف الجرجاني، توفي سنة ٨١٦ه. انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (٥/ ٣٢٨)

(١٨) كتاب التعريفات، ص٨٦.

(١٩) محمد بن عمر بن الحسين القرشي، أبو عبدالله، المشهور بفخر الدين الرازي، من كبار الأشاعرة وأئمتهم، له مؤلفات

كثيره منها: المطالب العالية، والأربعين في أصول الدين، توفي سنة ٦٠٦ه. انظر: سير أعلام النبلاء، (٥٠٠/٢١).

(٢٠) المحصول في علم الأصول، (٢٨٦/١).

(٢١) هو عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي، موفق الدين، أبو محمد، أحد أئمة الحنابلة، وأعلام السلف، من مصنفاته: لمعة الاعتقاد، ذم التأويل، المغني في الفقه، توفي سنة ٦٢٠ه. انظر: سير أعلام النبلاء، (١٦٥/٢٢)، شذرات الذهب، (٨٨/٥).

(٢٢) روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامه، (١/ ٤٩٢)

(٢٣) للاستزادة انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، (٩٦/١)، الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكي، (٦٩٧/٣)، بيان

المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، (١٨٣/١)، المهذب في أصول الفقه، (١١٤٧/٣).

(٢٤) العين، للفراهيدي، (١٦٥/٦)، باب الجيم والزاي، وانظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، (٨٧٠/٣).

(٢٥) أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد القزويني، أبو الحسين، الإمام اللغوي، له مصنفات منها: مقاييس اللغة، ومجمل اللغة

وحلية الفقهاء، توفي سنة ٣٩٥ه. انظر: سير أعلام النبلاء، (١٠٣/١٧)، شذرات الذهب، (١٣٢/٣).

(٢٦) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة جوز، (٤٩٤/١)، وانظر: أساس البلاغة، للزمخشري، (١٥٥/١).

تعريف المجاز في الاصطلاح:
جاء في تعريف المجاز في الاصطلاح عدة تعريفات، منها:
قال الطوفي رحمه الله: "اللفظ المستعمل في غير موضوع أول على وجه يصح"[٢٧].
وقال الرازي: "المجاز ما أفيد به معنى مصطلح عليه غير ما اصطلح عليه في أصل تلك المواضعة التي وقع التخاطب بها لعلاقة بينه وبين الأول"[٢٨].
قال السبكي[٢٩] رحمه الله: "وهو اللفظ المستعمل في معنى غير موضوعٍ له يُنَاسب المصطلح"[٣٠].
وقال ابن قدامه المجاز هو: " اللفظ المستعمل في غير موضوعه الأصلي على وجه يصح"[٣١].
ويتبن من التعاريف أنها على متفقه الألفاظ وعلى هذا فإن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لمناسبة بينهما، كتسمية الشجاع: أسدا، سمي به لأنه متعدٍّ من محل الحقيقة إلى محل المجاز[٣٢].

المبحث الأول: موقف شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- من المجاز :

المطلب الأول: نسبة القول بجواز المجاز لشيخ الإسلام رحمه الله :

نسب جمع من أهل العلم القول بجواز المجاز عن شيخ الإسلام، ثم إنهم حاولوا الاحتجاج عن هذا القول بجملة من الأدلة من أقوال شيخ الإسلام، وكلام غيره من أهل العلم[٣٣].
وأما القول بالمجاز فقد نقل أجماع أهل التحقيق من علماء الدّين، والنّظار من الأصوليين، وعلماء البيان على جواز دخول المجاز في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلّى الله عليه وسلّم [٣٤].
ومن أدلة القائلين بنسبة المجاز لشيخ الإسلام رحمه الله هي كالتالي[٣٥]:

---

[٢٧] شرح مختصر الروضة، (١/ ٥٠٥)
[٢٨] المحصول في علم الأصول، (٢٨٦/١).
[٢٩] هو علي بن عبدالكافي السبكي، تقي الدين، أبو الحسن، أشعري شافعي، من مؤلفاته: السيف المسلول على من سب الرسول، توفي سنة ٧٥٦ه انظر: طبقات الشافعية، (١٦٤/٦).
[٣٠] الإبهاج في شرح المنهاج ، (٣/ ٧٠٢).
[٣١] روضة الناظر وجنة المناظر، (١/ ٢٠٦).
[٣٢] انظر: التعريفات (ص: ٢٠٢)، التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (ص: ٢٩٧)، تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي (١/ ٤٦٦)، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، للشوشاوي، (١/ ٤٠٠)، الكليات، للكفوي، ص: ٨٠٤، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للنكري، (٣/ ١٥٢).
[٣٣] انظر: الدراسات اللغوية والنحوي في مؤلفات شيخ الإسلام، ص١٩٨، المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع، عبدالعظيم المطعني.
[٣٤] انظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى العلوي، (١/ ٤٦).

أولاً: هناك تأويلات مجازية نقلها ابن تيمية عن غيره عن غيره من السلف، ثم ارتضاها وسلم بها، ونقل الإمام تأويلات كثيرة صُرِف فيها اللفظ عن ظاهره ومن ذلك:

منها معية الله وقربه من خلقه: حكى الإمام في معية الله وقربه لأربعة مذاهب وارتضى منها مذهباً واحداً هو المذهب الرابع ونسبه إلى سلف الأمة من أئمة الدين والعلم وشيوخ العلم والعباد كما يقول الإمام نفسه: "إنهم آمنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسنة من غير تحريف للكلم، وأثبتوا أن الله فوق سماواته، وأنه على عرشه بائن من خلقه، وهم بائنون منه، وهو أيضا مع العباد عموما بعلمه ومع أنبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية"[٣٦].

وبعد أن أسند هذا التأويل إلى السلف عموماً عاد فأسنده إلى الإمام أحمد شيخ المذهب، قال إن حنبل بن إسحق سأل الإمام أبا عبدالله عن قوله تعالى : "عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال " فقال: علمه: عالم الغيب والشهادة محيط بكل شيء[٣٧].

إذن فلفظ المعية والقرب هنا مصروفان عن ظاهرهما؛ والسر في هذا الصرف هو نفي المماسة الحسية وهذا ما يقوله مجوزو المجاز في مثل هذه المواضع القرب والمعية، وهما عند المجازيين إن لم تُسغ فيهما الكناية لجواز إرادة المعنى الظاهر فيها ساغ فيها المجاز المرسل بكل يسر[٣٨].

ومن الأمثلة التي يوردها من قال بجواز المجاز عند ابن تيمية ما جاء في حديث سورتي البقرة وآل عمران، قال الإمام ابن تيمية: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (اقرأوا البقرة وآل عمران فإنهما يجيئان يوم القيامة يحاجان عن أصحابهما) [٣٩] وهذا الحديث في الصحيح فلما أمر بقراءتهما وذكر مجيئهما يحاجان عن القارئ علم أنه أراد بذلك عمله [٤٠] فهذا تأويل آخر وهو عند علماء البيان مجاز مرسل علاقته السببية حيث ذكر فيه السبب، وهما السورتان المقروءتان وأراد المسبب وهو الثواب[٤١].

---

[٣٥] انظر: المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإقرار والإنكار، عبدالعظيم المطعني، ص ١١.

[٣٦] مجموع الفتاوى، (٢٣١/٥).

[٣٧] المصدر السابق، (٤٩٦/٥).

[٣٨] انظر: المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإقرار والإنكار، عبدالعظيم المطعني، ص ١١.

[٣٩] أخرجه مسلم في صحيحة، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، رقم الحديث٨٠٤،
(١٩٧/٢)، من حديث أبي أمامه الباهلي رضي الله عنه، مرفوعاً، بنحوه.

[٤٠] مجموع الفتاوى، (٣٩٨/٥-٣٩٩).

[٤١] انظر: المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإقرار والإنكار، عبدالعظيم المطعني، ص ١١.

ثانيا : ورود النصوص الكثيرة التي فيها ذكر المجاز إما تصريحاً أو تلويحاً في مواضع كثير في كتبه، تدل على إقراره بالمجاز [٤٢].

قال ابن تيمية رحمه الله:" ثم قد يكون اللفظ مستعملاً فيما وضع له، وهو الحقيقة، وقد يكون مستعملاً في غير ما وضع له، وهو المجاز، وقد يكون المجاز من باب استعمال لفظ الجميع في البعض، ومن باب استعمال الملزوم في اللازم، وقد يكون في غير ذلك" [٤٣].

وقال رحمه الله:" وقبض اليد عبارة عن الإمساك كما في قوله تعالى "وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا" [الإسراء: ٢٩] وفي قوله " وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۚ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ" [المائدة: ٦٤] وهي حقيقة عرفية ظاهرة من اللفظ أو هي مجاز مشهور"(٤٤).

ومن أدلة القائلين بورود المجاز في كلام شيخ الإسلام دفاعه عن الأئمة الأعلام من مؤسسي المذاهب الفقهية وكبار تلاميذهم وتابعيهم من أهل السنة والجماعة، فقد اتخذ من المجاز سلاحاً للدفاع عنهم فوضع رسالة صغيرة الحجم جمة الفوائد سماها "رفع الملام عن الأئمة الأعلام" وبرأ فيها ساحة الأئمة من مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفي السببين السادس والثامن ذكر الحقيقة والمجاز والاختلاف بين دلالتيهما ركيزة من ركائز الدفاع عنهم، فقال في السبب السادس ما نصه: "وتارة يكون مشتركا، أو مجملا ، أو مترددا بين حقيقة ومجاز فيحمله -أي الفقيه- على الأقرب عنده وإن كان المراد هو الآخر" [٤٥].

---

[٤٢] انظر: الدراسات اللغوية والنحوي في مؤلفات شيخ الإسلام، ص١٩٩.

[٤٣] منهاج السنة النبوية، (٥/ ٤٥٣).

[٤٤] انظر: المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإقرار والإنكار، عبدالعظيم المطعني، ص ٢١.

[٤٥] انظر: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ص٢٨، وانظر: المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإقرار والإنكار، عبدالعظيم المطعني، ص ٢١، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ص١٩-٢٠.

وقد قبل ابن تيمية رحمه الله المجاز بشرط تحديد المراد منه، قال:" أن الذين يقولون: ليس في القرآن مجاز أرادوا بذلك أن قوله: وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ [يوسف: ٨٢] اسأل الجدران؛ والعير البهائم ونحو ذلك مما نقل عنهم فقد أخطئوا، وإن جعلوا اللفظ المستعمل في معنى في غير القرآن مجازا وفيه ليس بمجاز فقد أخطئوا أيضا.

وإن قصدوا أن في غير القرآن من المبالغات والمجازفات والألفاظ التي لا يحتاج إليها ونحو ذلك مما ينزه القرآن عنه فقد أصابوا في ذلك، وإذا قالوا: نحن نسمي تلك الأمور مجازا بخلاف ما استعمل في القرآن ونحوه من كلام العرب: فهذا اصطلاح هم فيه أقرب إلى الصواب"[٤٦].

ومن أدلة قبوله- رحمه الله- للمجاز قوله في صفة اليد: "فالقائل إن زعم أنه ليس له يد من جنس أيدي المخلوقين، وأن يده ليست جارحة، فهذا حق، وإن زعم أنه ليس له يد زائدة على الصفات السبع، فهو مبطل، فيحتاج إلى تلك المقامات الأربعة، أما الأول، فيقول: إن اليد تكون بمعنى النعمة والعطية، تسمية للشيء باسم سببه، كما يسمى المطر والنبات سماء...وقد تكون اليد بمعنى القدرة، تسمية للشيء باسم مسببه؛ لأن القدرة هي تحرك اليد...قلت له: ونحن لا ننكر لغة العرب التي نزل بها القرآن في هذا كله"[٤٧].

المطلب الثاني: نسبة القول بمنع المجاز لشيخ الإسلام رحمه الله :

لم يتفرد ابن تيمية[٤٨] رحمه الله تعالى بنفي المجاز بل قال بذلك جمله من أهل العلم ومنهم قول أبي علي الفارسي[٤٩]، وأبي إسحاق الإسفراييني[٥٠]، وابن القيم[٥١]، ومن المتأخرين ابن باز[٥٢]، وابن عثيمين[٥٣]، وهؤلاء انكروا وقوع المجاز في اللغة والقرآن.

---

[٤٦] مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٨٥-٤٨٦)، انظر: انكار المجاز عند ابن تيمية، إبراهيم التركي، ص٦٢.

[٤٧] الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، ص: ٤١-٤٢.

[٤٨] الإيمان الكبير، لابن تيمية، ص٢٧٦-٢٧٧، وانظر: رسالة في الحقيقة والمجاز.

[٤٩] أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، توفي سنة ٣٧٧ه، وله مصنفات منها: الإيضاح، انظر: لسان الميزان، (١٩٥/٢)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (٢٩٠/١).

[٥٠] أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مهران الإسفراييني، فقيه شافعي أصولي، توفي سنة ٤١٨ه ، صاحب القول: بأن كل مجتهد مصيب، أوله سفسطة وآخره زندقة، وكان ينكر الكرامة، من مؤلفاته: جامع الحلي في الرد على الملحدين، وشرح فروع ابن الحداد. انظر: سير أعلام النبلاء: (٣٥٣/١٧)، الإيمان لابن تيمية، ص ٨٥ ، مختصر الصواعق المرسلة، ص٢٨٧.

[٥١] أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب أبن قيم الجوزية، فقيه حنبلي من أعلام السلف. توفي سنة ٧٥١ه، من مؤلفاته: زاد المعاد في هدي خير العباد، ومفتاح دار السعادة ، مدارج السالكين ، التبيان في أقسام

وأنكروا جماعة من أهل العلم وقوع المجاز في القرآن دون اللغة، منهم ابن القاص من الشافعية[٥٤]، وابن خويز منداد من المالكية[٥٥]، وحجتهم أن المجاز أخو الكذب والقرآن منـــزه عنه، وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وذلك محال على الله تعالى[٥٦].

قال ابن تيمية رحمة الله: "فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك[٥٧] والثوري[٥٨] والأوزاعي[٥٩] وأبي حنيفة[٦٠] والشافعي[٦١] بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل[٦٢] وسيبويه[٦٣] وأبي عمرو بن العلاء[٦٤] ونحوهم"[٦٥].

القرآن. انظر: شذرات الذهب (٢٨٧/٨)، مختصر الصواعق المرسلة، ص٢٨٧.

(٥٢) عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله آل باز، من أعلام السنة، له مؤلفات كثيره منها الدروس المهمة لعامة الأمة، توفي في فجر يوم الخميس سنة١٤٢٠ه. انظر: الإنجاز في ترجمة العلامة ابن باز، لعبدالرحمن يوسف الرحمة، وانظر: جناية التأويل الفاسد، ص٨٠.

(٥٣) محمد بن صالح بن سليمان بن عبدالرحمن التميمي، أبو عبدالله، من أعلام السنة، له مؤلفات كثيره منها: القواعد المثلى في صفات الله، والقول المفيد على كتاب التوحيد، توفي في مكة المكرمة بعد معاناه من مرض السرطان، عام ١٤٢١ه. انظر: الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين، لوليد بن أحمد الحسين ص١٠-١٧٨، ابن عثيمين الإمام الزاهد، د. ناصر الزهراني، ص٢٧، جناية التأويل الفاسد، ص٨٠.

(٥٤) أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري، ثم البغدادي الشافعي، ابن القاص تلميذ أبي العباس بن سريج، توفي ٣٣٥ه.
انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٢/ ٥).

(٥٥) محمد بن أحمد بن عبدالله بن خويز منداد المالكي، الفقيه الأصولي العراقي، توفي ٣٩٠ه. انظر: معجم المؤلفين، رضا كحالة، (٢٨٠/٨).

(٥٦) انظر: الإتقان في علوم القرآن، (٤/ ١٥٠٧)

(٥٧) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله إمام دار الهجرة، الفقيه المحدث، وثاني الأربعة، مؤسس المذهب المالكي، من مؤلفاته: الموطأ، والمدونة، توفي سنة ١٧٩ه. انظر: سير أعلام النبلاء (٤٨/٨) شذرات الذهب، (٣٥٠/٢).

(٥٨) سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله الثوري، إمام الحفاظ، و سيد العلماء العاملين في زمانه أبو عبد الله، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: لا يتقدم على سفيان في قلبي أحد، توفي سنة ١٦١ه. انظر: سير أعلام النبلاء، (٢٢٩/٧)، شذرات الذهب، (٢٧٤/٢).

(٥٩) شيخ الإسلام، أبو عمرو، عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، شيخ أهل الشام ، توفي سنة ١٥٧ه. انظر: سير
أعلام النبلاء، (١٠٦/٧)، شذرات الذهب، (٢٥٦/٢).

وقال ابن القيم رحمه الله: " فصل في كسر الطاغوت الثالث الذي وضعته الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء والصفات… فصل في كسر الطاغوت الثالث الذي وضعته الجهمية، لتعطيل حقائق الأسماء والصفات، وهو طاغوت المجاز" (٦٦).

المبحث الثاني: منهج ابن تيمية في نفي المجاز :

المطلب الأول: الأسس التي بنى عليها ابن تيمية نفي المجاز :

لقد ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن ابن تيمية رحمه الله، أقر بالمجاز في أول أمره، فلما تبين له أنه قرين للتأويل تبرأ منه، وهذا الرأي هو ما توصل إليه د. المطعني في (كتابه المجاز في اللغة والقرآن)، يقول: "أن مذهب الإمام في إنكار المجاز كان رد فعل لظاهرة التأويل الفوضوي الذي عبثت بحرمة النصوص وتجرأت فوضعت الباطل موضع الحق والغزت فضلت وأضلت فكان لا بد من وقفة أمامها ترد زيف المزيفين"(٦٧).

كما أن وراء إنكار ابن تيمية أسباباً ودوافع أخرى، فليس التأويل هو سبب الرفض الوحيد بل رفضه كان لجملة أسباب منها؛ أسباب شرعية، وأسباب عقلية، وأسباب لغوية وبيانها كالتالي:

١- إن القول بالمجاز لم يرد في الشرع ولا في اللغة ولا في العقل:

يقول ابن تيمية رحمة الله: "فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في

---

(٦٠) النعمان بن ثابت التيمي، الإمام، فقيه الملة، عالم العراق أبو حنيفة الكوفي، إمام أصحاب الرأي، وفقيه أهل العراق وأول الأئمة الأربعة، وصاحب المذهب الفقهي الحنفي، توفي ١٥٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، (٣٩٣/٦)، شذرات الذهب، (٢٢٩/٢).

(٦١) الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب الشافعي، ثالث الأئمة الأربعة، صاحب التصانيف، من مؤلفاته الرسالة، جماع العلم، اختلاف الحديث، توفي سنة ٢٠٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٥/١٠)، شذرات الذهب، (١٩/٣).

(٦٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي، البصري، الأزدي، أحد الأعلام إمام اللغة والعروض والنحو، شيخ النحاة، له كتاب: العين، وقد كان الخليل رجلاً صالحاً متقللاً من الدنيا، توفي سنة ١٧٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، (٤٢٩/٧).

(٦٣) إمام النحو، حجة العرب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، ثم البصري، توفي سنه١٨٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، (٣٥٢/٨).

(٦٤) أبو عمرو بن العلاء بن عمار التميمي، البصري، شيخ القراء والعربية، اشتهر بالفصاحة، من أعلم الناس بالقراءات والعربية، توفي سنة ١٥٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، (٤٠٧/٦).

(٦٥) الإيمان الكبير، لابن تيمية، ص٢٧٦-٢٧٧.

(٦٦) انظر: مختصر الصواعق المرسلة، ص ٢٨٥، بتصرف يسير.

(٦٧) المجاز في اللغة والقرآن، (٩٠٢/٢)، وانظر: انكار المجاز عند ابن تيمية، إبراهيم التركي، ص٧٠ وما بعدها.

العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم"(٦٨).

ولم يرفض رحمه الله التقسيم لأنه لم يرد في الشرع فقط؛ بل كان منهجه التفصيل فإن كان فيه باطل رده، يقول رحمه الله: "وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره"(٦٩).

ويقول ابن تيمية رحمه الله: " فمن اعتقد أن المجتهدين المشهورين وغيرهم من أئمة الإسلام، وعلماء السلف، قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز كما فعله طائفة من المتأخرين كان ذلك من جهله وقلة معرفته بكلام أئمة الدين، وسلف المسلمين"(٧٠).

ومما استدل به عقلاً على نفي المجاز يقول رحمه الله: "فهل يجوز أن يملأ الكتاب والسنة من ذكر اليد، وأن الله تعالي خلق بيده، وأن يداه مبسوطتان، وأن الملك بيده، وفي الحديث ما لا يحصى، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى الأمر لا يبينون للناس أن هذا الكلام لا يراد به حقيقته ولا ظاهره، حتى ينشأ جَهْم ابن صفوان بعد انقراض عصر الصحابة، فيبين للناس ما نزل إليهم على نبيهم، ويتبعه عليه بشر بن غياث ومن سلك سبيلهم من كل مغموص عليه بالنفاق"(٧١).

يقول ابن تيمية رحمه الله: "وإذا كان فيه مفاسد كان ينبغي تركه لو كان الفرق معقولاً فكيف إذا كان الفرق غير معقول وفيه مفاسد شرعية؛ وهو إحداث في اللغة كان باطلاً عقلاً وشرعاً ولغة، أما العقل فإنه لا يتميز فيه هذا عن هذا، وأما الشرع فإن فيه مفاسد يوجب الشرع إزالتها، وأما اللغة فلأن تغيير الأوضاع اللغوية غير مصلحة راجحة بل مع وجود المفسدة، فإن قيل: وما المفاسد؟ قيل: من المفاسد أن لفظ المجاز المقابل للحقيقة سواء جعل من عوارض الألفاظ أو من عوارض الاستعمال يفهم ويوهم نقص درجة المجاز عن درجة الحقيقة، لا سيما ومن علامات المجاز صحة إطلاق نفيه، فإذا قال القائل: إن الله تعالى ليس برحيم ولا برحمن، لا حقيقة بل مجاز، إلى غير ذلك مما يطلقونه على كثير من أسمائه وصفاته وقال: " لا إله إلا الله " مجاز لا حقيقة، كما ذكر هذا الآمدي من أن العموم المخصوص مجاز وقال من جهة منازعه: فإن قيل: لو قال: " لا إله " تامة مطلقة يكون كفراً ولو اقترن به الاستثناء، وهو قوله: " إلا الله " كان إيمانا ومعلوم أن هذا الكلام من أعظم المنكرات في الشرع وقائله إلى أن يستتاب - فإن تاب

---

(٦٨) الإيمان الكبير، لابن تيمية، ص٢٧٦-٢٧٧.
(٦٩) مجموع الفتاوى، (١١٤/١٢).
(٧٠) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، (٢٠/ ٤٠٣).
(٧١) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، ابن تيمية، ص٤٦.

وإلا قتل - أقرب منه إلى أن يجعل من علماء المسلمين ثم هذا القائل مفتر على اللغة والشرع والعقل"[٧٢].

قال ابن القيم رحمه الله: "إذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيما شرعيا ولا عقليا ولا لغويا فهو اصطلاح محض، وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص، وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين"[٧٣].

٢-الادعاء بأن للغة العربية وضع أول تفرع منه استعمال اللفظ في غير ما وضع له:

فقد انكر ابن تيمية أن يكون للغة وضع أول تفرع عنه المجاز باستعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً كما يقول المجازيون.

يقول ابن تيمية رحمه الله: "وإن قالوا نعني بما وضع له ما استعملت فيه أولًا، فيقال: من أين يعلم أن هذه الألفاظ التي كانت العرب تتخاطب بها عند نزول القرآن وقبله لم تستعمل قبل ذلك في معنى شيء آخر وإذا لم يعلموا هذا النفي فلا يعلم أنها حقيقة وهذا خلاف ما اتفقوا عليه وأيضًا فيلزم من هذا أن لا يقطع بشيء من الألفاظ أنه حقيقة وهذا لا يقوله عاقل"[٧٤].

ويقول رحمه الله: "وهذا كله إنما يصح لو علم أن الألفاظ العربية وضعت أولًا لمعان ثم بعد ذلك استعملت فيها، فيكون لها وضع متقدم على الاستعمال. وهذا إنما صح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية فيدعي أن قوما من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا وهذا بكذا ويجعل هذا عاما في جميع اللغات. وهذا القول لا نعرف أحدا من المسلمين قاله قبل أبي هاشم بن الجبائي، فإنه وأبا الحسن الأشعري كلاهما قرأ على أبي علي الجبائي لكن الأشعري رجع عن مذهب المعتزلة وخالفهم في القدر والوعيد وفي الأسماء والأحكام وفي صفات الله تعالى وبين من تناقضهم وفساد قولهم ما هو معروف عنه"[٧٥].

يقول الإمام الدارمي[٧٦] رحمه الله: "ونحن قد عرفنا بحمد الله تعالى من لغات العرب هذه المجازات التي اتخذتموها دلسة وأغلوطة على الجهال، تنفون بها عن الله حقائق الصفات بعلل المجازات، غير أنا نقول: لا يحكم للأغرب من كلام العرب على الأغلب،

---

[٧٢] مجموع الفتاوى، (٢٠/ ٤٥٥-٤٥٦).

[٧٣] مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ص٢٨٧.

[٧٤] الإيمان الكبير، لابن تيمية، ص٢٩٢.

[٧٥] الإيمان الكبير، لابن تيمية، ص٢٨٣.

[٧٦] هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني، أبو سعيد، محدث حافظ، من مؤلفاته: الرد على الجهمية، توفي سنة ٢٨٠ه. انظر: سير أعلام النبلاء، (٣١٩/١٣).

ولكن نصرف معانيها إلى الأغلب حتى تأتوا ببرهان أنه عنى بها الأغرب، وهذا هو المذهب الذي إلى العدل والإنصاف"[٧٧].

٣-عدم الحاجة له؛ لأن نصوص الكتاب والسنة واضحه، فإذا صرف اللفظ عن حقيقته الظاهرة إلى المجاز لجاء بيان ذلك في الشريعة :

يقول ابن تيمية رحمه الله: "إذا وصف الله نفسه بصفة، أو وصفه بها رسوله، أو وصفه بها المؤمنون الذين اتفق المسلمون على هدايتهم ودرايتهم فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله سبحانه وحقيقتها المفهومة منها إلى باطن يخالف الظاهر، ومجاز ينافى الحقيقة، لابد فيه من أربعة أشياء:

الأول: أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي؛ لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب، أو خلاف الألسنة كلها، فلابد أن يكون ذلك المعنى المجازي ما يراد به اللفظ، وإلا فيمكن كل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنى سنح له، وإن لم يكن له أصل في اللغة.

الثاني: أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه، وإلا فإذا كان يستعمل في معنى بطريق الحقيقة، وفي معنى بطريق المجاز، لم يجز حمله على المجازي بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء.

الثالث: أنه لابد من أن يسلم ذلك الدليل الصارف عن معارض :

الرابع: أن الرسول صلى الله عليه وسلم إذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته، فلابد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازه، سواء عينه أو لم يعينه، لا سيما في الخطاب العلمي الذي أريد منهم فيه الاعتقاد والعلم، دون عمل الجوارح، فإنه سبحانه وتعالى جعل القرآن نورًا وهدى، وبيانًا للناس، وشفاء لما في الصدور، وأرسل الرسل ليبين للناس ما نزل إليهم، وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علمًا، وأنصحهم للأمة، وأبينهم للسنة، فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره إلا وقد نصب دليلاً يمنع من حمله على ظاهره، إما أن يكون عقليًا ظاهرًا" [٧٨].

يقول الخطيب البغدادي: "وأما المجاز فحده : كل لفظ نقل عما وضع له، وقد أنكر بعض الناس المجاز في اللغة ، وحكي عن أبي بكر محمد بن داود بن علي الأصبهاني[٧٩] ، أنه قال: ليس في القرآن مجاز، واحتج بأن العدول عن الحقيقة إلى

---

[٧٧] نقض الإمام الدارمي على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، (٢/ ٨٥٥).

[٧٨] انظر: الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ، ص: ٣٣-٣٨، بتصرف يسير.

[٧٩] داود بن علي بن خلف الأصبهاني، مولى أمير المؤمنين المهدي رئيس أهل الظاهر، كان من المتعصبين للشافعي وصنف كتابين في فضائله، توفي ٢٧٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، (١٠/ ٢٧٠).

المجاز إنما يكون للضرورة، والله تعالى لا يوصف بالحاجة والضرورة ، فلا ينبغي أن يكون في كلامه مجاز"[٨٠].

ولأن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وهو مستحيل على الله سبحانه[٨١].

٤-إبطال مذهب المتكلمين الذين بنو عليه عقائدهم في نفي الصفات، وإخراج الأعمال عن مسمى الإيمان:

اعتمد أهل البدع على نظرية المجاز فصارت وسيلة لهم، يلجأ إليها أهل التأويل والتعطيل لنفي صفات الله تعالى وجعلها مجازاً لا حقيقة.

قال ابن تيمية رحمه الله: " كما أخطأ المرجئة في اسم الإيمان جعلوا لفظ الإيمان حقيقة في مجرد التصديق وتناوله للأعمال مجازا"[٨٢].

وقال رحمه الله: "وكذلك جهم كان ينكر أسماء الله تعالى فلا يسميه شيئا ولا حيا ولا غير ذلك إلا على سبيل المجاز"[٨٣].

ويقول: "مذهب أهل الحديث وهم السلف من القرون الثلاثة ومن سلك سبيلهم من الخلف: أن هذه الأحاديث تمر كما جاءت، ويؤمن بها وتصدق، وتصان عن تأويل يفضي إلى تعطيل، وتكييف يفضي إلى تمثيل"[٨٤].

وقال رحمة الله: "جعل عامة القرآن مجازا كما صنف بعضهم مجازات القراءات وكما يكثرون من تسمية آيات القرآن مجازا وذلك يفهم ويوهم المعاني الفاسدة هذا إذا كان ما ذكروه من المعاني صحيحا فكيف وأكثر هؤلاء يجعلون ما ليس بمجاز مجازا؟ وينفون ما أثبته الله من المعاني الثابتة ويلحدون في أسماء الله وآياته كما وجد ذلك للمتوسعين في المجاز من الملاحدة أهل البدع."[٨٥].

وقال رحمه الله: "وكيف يجوز للسلف أن يقولوا: أمروها كما جاءت مع أن معناها المجازي هو المراد وهو شيء لا يفهمه العرب حتى يكون أبناء الفرس والروم أعلم بلغة العرب من أبناء المهاجرين والأنصار؟"[٨٦].

وقال رحمه الله: "ومن المعلوم باتفاق المسلمين أن الله حي حقيقة، عليم حقيقة، قدير حقيقة، سميع حقيقة، بصير حقيقة، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، وإنما ينكر ذلك

---

[٨٠] الفقيه والمتفقه، (٩٦/١).

[٨١] البرهان في علوم القرآن، للزركشي (٢/ ٢٥٥).

[٨٢] الإيمان لابن تيمية، ص: ٣١٥.

[٨٣] مجموع الفتاوى، (١٢/ ٣١١).

[٨٤] الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، ابن تيمية، ص١٧-١٨.

[٨٥] مجموع الفتاوى، (٢٠/ ٤٥٨).

[٨٦] الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله ، ص:٤٧.

الفلاسفة الباطنية، فيقولون: نطلق عليه هذه الأسماء ولا نقول إنها حقيقة، وغرضهم بذلك جواز نفيها"[(٨٧)].

المطلب الثاني: الصلة بين المجاز والتأويل:

المتأمل لحال المتكلمين أنهم حملوا النصوص الشرعية على المجاز وذلك نتيجة طبيعية لتعاملهم مع تلك النصوص، فإنهم لما قرروا في أنفسهم وتصوروا أن حمل النصوص على ظواهرها ومعانيها يستلزم التجسيم والتشبيه، ونسبة الظلم إلى الله -كما في نصوص القدر- استبعدوا الظواهر ولجأوا إلى التأويل، الذي يزعمون أنه تنزيه.

وقد ورد في تعريف التأويل ثلاث معاني، وهي:

١. التأويل بمعنى التفسير.

٢. التأويل بمعنى ما يؤول إليه الشيء.

٣. صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلي المرجوح لدليل يقترن بذلك، وهذا التأويل في كثير من المواضع - أو أكثرها وعامتها - من باب تحريف الكلم عن مواضعه وهو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه [(٨٨)].

ويتبين مما سبق أن بين التأويل والمجاز علاقة وطيدة، فيمكن القول أن كل مجاز تأويل؛ لأن كل استعمال مجازي يصرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معنى مرجوح، ولذلك اقترن تعريف التأويل بالمجاز في تعريفات كثير من العلماء[(٨٩)].

يقول الغزالي[(٩٠)] رحمه الله:" أن التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل، يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر، ويشبه أن يكون كل تأويل صرفا للفظ عن الحقيقة إلى المجاز"[(٩١)].

ونظرة أتباع السلف في التأويل هو تحديد ظاهر الكلام والاحتمال الراجح فيه، فظاهر اللفظ أو الاحتمال الراجح هو المعنى الذي يعنيه السياق، أما عند المؤولين فظاهر اللفظ والاحتمال الراجح هو المعنى الحقيقي المعجمي الشائع المتبادر عند إطلاق اللفظ المجرد[(٩٢)].

[(٨٧)] مجموع الفتاوى، (٣/ ٢١٨).

[(٨٨)] انظر: الإكليل في المتشابه والتأويل، لابن تيمية، ص٢٧-٢٨، درء تعارض العقل والنقل، (١٤/١)، مجموع الفتاوى (٦٩/٤).

[(٨٩)] انظر: انكار المجاز عند ابن تيمية، إبراهيم التركي، ص١٠١ وما بعدها، جناية التأويل الفاسد، ص٨١، وما بعدها.

[(٩٠)] هو الإمام، حجة الإسلام، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، أبو حامد الغزالي، الصوفي الشافعي الأشعري، من مؤلفاته: تهافت الفلاسفة، إحياء علوم الدين، توفي سنة٥٠٥ه. انظر: سير أعلام النبلاء، (٣٢٢/١٩).

[(٩١)] المستصفى، للغزالي، ص١٩٦.

[(٩٢)] انظر: انكار المجاز عند ابن تيمية، إبراهيم التركي، ص٩٦.

مثال ذلك، يقول ابن قدامة رحمه الله: "فإن قيل فقد تأولتم آيات وأخبارا فقلتم في قوله تعالى هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ [الحديد ٤] أي بالعلم، ونحو هذا من الآيات والأخبار فيلزمكم ما لزمنا.

قلنا نحن لم نتأول شيئا وحمل هذه اللفظات على هذه المعاني ليس بتأويل؛ لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، وهذه المعاني هي الظاهر من هذه الألفاظ، بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام"[٩٣].

ويوضح ابن تيمية رحمه الله مقصد المتكلمين من التأويل يقول: " فيقصدون حمل اللفظ علي ما يمكن أن يريده متكلم بلفظه، لا يقصدون طلب مراد المتكلم وتفسير كلامه بما يعرف به مراده، وعلي الوجه الذي به يعرف مراده، فصاحبه كاذب علي من تأول كلامه، ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل، بل يقولون: يجوز أن يراد كذا، وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ"[٩٤].

فالمجاز من جهته غلط فيه كثير من الناس في التأويل، ومن أنكر المجاز من العلماء فقد ينكر إطلاق اسم المجازة لئلا يوهم هذا المعنى الفاسد، ويصير ذريعة لمن يريد جحد حقائق الكتاب والسنة ومدلولاتهما[٩٥].

الخاتمة :

تشتمل علي أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة :

١. اهتمام شيخ الإسلام رحمه الله بقضية المجاز والتأويل كان دفاعاً عن القرآن ولغته، وعن نصوصه أن تهدم معانيها ودفاعا عن عقيدة الصحابة ورداً على أهل البدع لأن هذه القضية نشأت وترعرعت في أحضان أهل الكلام من المعتزلة والباطنية.
٢. من خلال تتبع كلام شيخ الإسلام رحمه الله تبين أنه ينفي المجاز تماماً، أما ما قال عنه مجازاً فيقصد به ما يجوز في اللغة.
٣. قول شيخ الإسلام رحمه الله بمنع المجاز في اللغة والشرع والعقل وذلك لإبطال مذهب المرجئة والجهمية والكرامية في تحقيق معنى الإيمان.
٤. لم يعارض ابن تيمية رحمه الله لفظ المجاز لأنه يرد في نصوص الشرع، فمنهجه في الألفاظ المجملة السؤال عن معانيها، إن كان فيها حق قبله وإن كان فيها باطل رده.

---

[٩٣] ذم التأويل، لابن قدامة، ص: ٤٥.
[٩٤] درء تعارض العقل والنقل، (١/ ١٢).
[٩٥] انظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، ص٦٩، ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، (١/ ٣٨٥)، البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، (٣/ ٥١).

٥. تصريح شيخ الإسلام رحمه الله بالمجاز في معرض الاعتذار عن الأئمة الفقهاء في كتابه رفع الملام ليس من باب تقرير المجاز إنما من التماس العذر للعلماء.
٦. للتأويل ثلاث معان، معنيان عند السلف ومعنى ثالث عند المتأخرين والمعنى الأول عند السلف الحقيقة التي يؤول إليها الأمر، والمعنى الثاني التفسير والبيان، أما معناه عند المتأخرين وهو المشهور عند الأصوليين فهو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح بدليل يدل على ذلك.
٧. إطلاق القول بأن شيخ الإسلام رحمه الله لا يرى جواز التأويل مطلقاً إطلاق باطل لأن هناك تأويل مقبول في رأيه؛ وهو ما دل على مراد المتكلم، وليس ما يحتمله اللفظ في اللغة وهذا النوع هو الغالب في تأويلات المتأخرين.
٨. التأويل المذموم عند شيخ الإسلام رحمه الله ما كان بعيداً عن التفسير قريباً إلى التحريف .

المصادر والمراجع :

١. ابن عثيمين الإمام الزاهد، د. ناصر الزهراني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ ه -٢٠٠١م.
٢. الإبهاج في شرح المنهاج ، السبكي، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي - الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ ه - ٢٠٠٤ م.
٣. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤ ه - ١٩٧٤ م .
٤. الإكليل في المتشابه والتأويل، ابن تيمية، تحقيق: محمد شحاته، دار الإيمان.
٥. الإيمان، ابن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الخامسة، المكتب الإسلامي، عَمان، ١٤١٦ ه -١٩٩٦م.
٦. الأعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين لبنان، ١٤٢٢ ه - ٢٠٠٢م.
٧. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، الطبعة الأولى، دار الكتبي، ١٤١٤ ه -١٩٩٤م.
٨. البداية والنهاية، ابن كثير، دار الفكر، ١٤٠٧ ه - ١٩٨٦ م .
٩. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣ ه -١٩٨٣م.
١٠. التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي ، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ ه -١٩٩٠م.
١١. الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين، لوليد بن أحمد الحسين، مجلة الحكمة، الإصدار العاشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ ه -٢٠٠٢م.
١٢. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢ ه)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
١٣. الدراسات اللغوية والنحوي في مؤلفات شيخ الإسلام، د. هادي الشجيري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ ه -٢٠٠١م.
١٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الطبعة الثانية، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند ١٣٩٢ ه -١٩٧٢م.
١٥. الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله، ابن تيمية، تحقيق: د. ياسر برهامي، دار الخلفاء الراشدين، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ ه -٢٠٠٥م.

١٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧ ه - ١٩٨٧م.
١٧. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى العلويّ ، المكتبة العنصرية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ ه.
١٨. الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي بالسعودية، سنة ١٤١٧ ه.
١٩. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤ ه)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
٢٠. اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
٢١. المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإقرار والإنكار، عبدالعظيم المطعني، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ ه -١٩٩٥م.
٢٢. المجاز في اللغة والقرآن بين الإجازة والمنع، د. عبدالعظيم المطعني، مكتبة وهبة.
٢٣. المحصول، الملقب بفخر الدين الرازي (المتوفى: ٦٠٦ ه)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ ه - ١٩٩٧ م.
٢٤. المداخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية، العلامة بكر أبو زيد، دار عالم الفؤائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ ه.
٢٥. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ ه) تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ ه - ١٩٩٨م .
٢٦. المستصفى في علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة : الأولى، ١٤١٧ ه -١٩٩٧م.
٢٧. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الإمام النووي، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢ ه.
٢٨. المهذب في علم أصول الفقه المقارن، المؤلف: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ ه - ١٩٩٩ م.
٢٩. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩ ه)، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ ه - ١٩٨٦م.
٣٠. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦ ه)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٣١. تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ ه - ١٩٩٨ م .
٣٢. جامع الترمذي، أبو عيسى الترمذي، فهرسة الأبواب من قبل بعض طلبة العلم بإشراف الشيخ: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ ، الطبعة الرابعة، مطبوع ضمن كتاب موسوعة الحديث الشريف، دار السلام للنشر والتوزيع، ١٤٢٩ ه -٢٠٠٨م.
٣٣. جناية التأويل الفاسد، د. محمد لوح، دار ابن عفان للنشر والتوزيع.
٣٤. درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١ ه - ١٩٩١م.
٣٥. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، نكري (المتوفى: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ ه - ٢٠٠٠م.
٣٦. ذم التأويل، ابن قدامة، تحقيق: بن عبد الله البدر، الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ ه.
٣٧. ذيل طبقات الحنابلة، السَلامي، البغدادي، (المتوفى: ٧٩٥هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ه - ٢٠٠٥ م.
٣٨. رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ابن تيمية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣ه- ١٩٨٣ م.
٣٩. رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، الشوشاوي (المتوفى: ٨٩٩ ه)، تحقيق: د. أَحْمَد بن محمَّد السراح، د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ ه - ٢٠٠٤ م.
٤٠. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ابن قدامة، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣ه -٢٠٠٢م
٤١. سنن ابن ماجة، الإمام أبي عبدالله محمد بن ماجة القزويني، فهرسة الأبواب من قبل بعض طلبة العلم، بإشراف الشيخ: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ ، الطبعة الرابعة، مطبوع ضمن كتاب موسوعة الحديث الشريف، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٩ ه -٢٠٠٨م.
٤٢. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ه-١٩٨٥م.

٤٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق – بيروت ١٤٠٨ ه – ١٩٨٨م.
٤٤. شرح مختصر الروضة، الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧ ه- ١٩٨٧ م.
٤٥. صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الخامسة، مكتبة المعارف، الرياض.
٤٦. صحيح مسلم، ، فهرسة الأبواب من قبل بعض طلبة العلم، بإشراف الشيخ: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، الطبعة الرابعة، مطبوع ضمن كتاب موسوعة الحديث الشريف، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٩ ه -٢٠٠٨م.
٤٧. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة و النشر و التوزيع ١٤١٠ ه.
٤٨. كتاب العين، الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠ ه)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٤٩. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلام.
٥٠. لسان الميزان، احجر العسقلاني ، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠ ه -١٩٧١م .
٥١. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٦ ه -١٩٩٥م.
٥٢. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، الطبعة الأولى، دار المعرفة بيروت، ١٤٢٦ ه -٢٠٠٥م.
٥٣. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن القيم الجوزية، اختصار: محمد بن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ ه - ٢٠٠١م
٥٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ ه -٢٠٠١م.
٥٥. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٦. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين تحقق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ ه - ١٩٧٩م.

٥٧. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م.
٥٨. نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد المريسي الجهمي العنيد فما افترى على الله عز وجل من التوحيد، أبو سعيد الدارمي، تحقيق: رشيد بن حسين الألمعي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد للنشر و التوزيع، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.